

أهمية دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع
والاستصناع الموازي
- دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين -

د. ياسر عبد طه الشرفا
أستاذ مساعد بقسم إدارة الأعمال- كلية التجارة
الجامعة الإسلامية- غزة- فلسطين

مقدمة:

أصبحت حاجة الأفراد والمشروعات للتمويل بالإستصناع تتزايد بوتيرة سريعة، سواء على مستوى الحاجات الخاصة أو العامة، حيث أصبحت الحاجة ملحة لتنشيط قطاع الصناعة وتحديثه، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإيجاد فرص عمل أمام عاطلين، والمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والمجتمعية (دوابة، 2004).

وفي إطار إهتمام البنوك الإسلامية بالمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، واتجاهها في الوقت الحالي للتركيز عليها بتمويلها وتنميتها، تأتي هذه الدراسة للتعرض لتمويل قطاع الصناعة وإنمائه بواسطة صيغة الإستصناع والاستصناع الموازي، ودور المصارف الإسلامية في تقديم هذا التمويل في فلسطين، وذلك باتباع النقاط الأساسية التالية:

الجزء الأول: أهمية تطبيق صيغة الاستصناع والاستصناع الموازي في البنوك الإسلامية

الجزء الثاني: واقع وآفاق نشاط الصناعة في فلسطين.

الجزء الثالث: منهجية الدراسة والتحليل الإحصائي والنتائج والتوصيات.

مشكلة البحث:

يواجه قطاع الصناعة بشكل أساسي مشاكل كثيرة نتيجة لغياب جهاز مصرفي قادر على تمويل إقامة صناعات جديدة أو تطوير صناعات قائمة خلال السنوات الماضية؛ ذلك أن البنوك تفضل التعامل مع القطاع التجاري عن غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث بلغ دعم البنوك لهذا القطاع حوالي 25% من إجمالي القروض المقدمة لكافة قطاعات الاقتصاد دون قطاع الصناعة، وبالتالي حرم القطاع الصناعي من مصدر هام ورئيسي لتنميته؛ بالتالي نتج عن ذلك أن اعتمدت منشآتنا الصناعية على التمويل الذاتي حيث يشكل التمويل الذاتي أكثر من 90% من منشآتنا الصناعية القائمة مما يترتب عليه قلة حجم الاستثمارات المصرفية في القطاع الصناعي وصغر حجم المنشآت الصناعية التي تم إقامتها. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي:

ما أهمية دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين

فرضيات الدراسة:

وعلى ضوء مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في أهمية دور البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي تعزى إلى نوع البنك.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في أهمية دور البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي تعزى إلى الخبرة العملية.

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في أهمية دور البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي تعزى إلى المستوى التعليمي.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في المصارف الإسلامية في فلسطين، وعددها بئسها خمسة عشر فرعاً منتشرة في جميع أنحاء قطاع غزة والضفة الغربية، وهي: البنك الإسلامي العربي، والبنك الإسلامي الفلسطيني، كما حدد أيضاً مجتمع ومجال البحث في اتحاد

الصناعات الفلسطينية، أما عينة الدراسة فهي دراسة المجتمع الأصلي (الحصر الشامل) وذلك لصغر حجم المجتمع وسهولة إجراء المسح الشامل عليه .

أهداف البحث:

- يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى التعرف على أهمية دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي كدراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين ، ويندرج تحت هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:
 - بناء منظور عملي متكامل لدور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي.
 - البحث في قضية إنمائية مهمة تخص المصارف الإسلامية من جهة والمجتمع الفلسطيني من جهة أخرى.
 - إفادة الجهات المختصة كالباحثين والدارسين وصناع القرار.
 - بناء منظور عملي متكامل لآلية إنماء قطاع الصناعة عن طريق الاستصناع والاستصناع الموازي
- #### أهمية البحث:

يعتبر هذا الموضوع من الأمور الهامة في مجال المعاملات المالية المصرفية الإسلامية. وخاصة في ظل حداثة تجربة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، نجد أن هذه الدراسة سوف تقدم نموذجاً فاعلاً وهاماً حول أهمية دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي كدراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين .

الدراسات السابقة:

1- دراسة راحول دومالي وأميلا سابكانيين: (2002) .

نشرت هذه الدراسة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع البنك الدولي وأوضحت بأن المشاريع السليمة التي ترفض مؤسسات الإقراض التقليدية تمويلها بسبب عدم كفاية الضمانات العينية قد ثبتت أنها مقبولة للبنوك الإسلامية على أساس مبدأ تقاسم الأرباح. وهناك ثلاثة مبادئ للتمويل الإسلامي يمكن دمجها في تصميم برنامج ناجح للتمويل بالغ الصغر: المضاربة (تمويل الأيمن)، المشاركة (المساهمة في رأس المال)، المراجعة (التكلفة إضافة إلى هامش ربح)، وتستنتج الورقة أن: النظام المصرفي الإسلامي، بتشيده على تقاسم المخاطر، وعدم الحاجة إلى ضمانات عينية بالنسبة لأنواع معينة من القروض، يعتبر ملائماً لاحتياجات بعض أصحاب المشروعات الصغرى. ونظراً لأنه يشجع روح إنشاء المشروعات، فإن توسيع نطاقه ليصل إلى الفقراء يمكن أن يعزز عملية التنمية في إطار التطبيق السليم لمبادئه. ويتيح القانون الإسلامي (الشريعة الإسلامية) مجالاً للابتكار في مجال المعاملات المالية، ويمكن الجمع بين عدة ترتيبات تعاقدية إسلامية لتصميم نموذج مختلط .

2- دراسة مداني، أحمد: (2008).

بينت هذه الدراسة مقترح تطبيق عملي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بـ"الاستصناع" كأداة تمويلية إسلامية، في ظل الصعوبات الكبيرة لحصول هذه المؤسسات على التمويل الكافي واللازم من البنوك التقليدية، واختفاؤها وفشلها المتواصل يومياً لممارسة أنشطتها، إنطلاقاً من الولوج في المداخل الأساسية لعقد التمويل بالاستصناع، معرجة على تطبيقاته في العصر الحاضر ومزاياه المتوقعة على الإقتصاد الجزائري ومؤسساته الصغيرة والمتوسطة، وصولاً إلى

أهمية دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين

صياغة نموذج عملي مقترح لتمويل المشاريع الجزائية الصغيرة والمتوسطة بهذا النوع من آليات التمويل.

3- دراسة دوابة، أشرف: (2004).

تعرضت هذه الدراسة لمفهوم التمويل بالاستصناع دون الاسهاب في الاستعراض الفقهي على أساس أن ذلك تم ذكره في المصادر الفقهية .
وعليه ركزت هذه الورقة على الجانب التطبيقي للاستصناع من خلال التعرض لمفهومه وتكييفه الشرعي وتطبيقه العملي المقترح لتمويل المشروعات الصغيرة ومخاطره ومزاياه وفي النهاية وضعت نموذج لعقدين من عقود الاستصناع التي يمكن تطبيقها في المصارف الإسلامية.

4- دراسة أحمد، عثمان بابكر: (2004).

هذه دراسة تطبيقية ركزت على المقارنة بين أسلوب التمويل الصناعي طرق التمويل التقليدية والأسلوب الآخر الذي يعتبر حديث عهد وهو التمويل الصناعي بالطرق والصيغ الإسلامية. وقد ركزت الدراسة على تجربة المصارف السودانية في هذا المضمار وتوصلت لنتائج مفيدة حول مدى ملائمة صيغ التمويل الإسلامية لهذا النوع من الاحتياجات التمويلية، كما يبرز البحث مدى ملائمة صيغ التمويل الإسلامية في النشاط الصناعي، ويتناول المقارنة بين أسلوب التمويل الصناعي التقليدي (القائم على التعامل بالفائدة الربوية) ، الذي استخدمته المصارف السودانية من قبل ، وبين التمويل بالصيغ الإسلامية الذي تتبعه هذه المصارف منذ مطلع التسعينيات.

- منهجية البحث:

تم جمع البيانات اللازمة لإنجاز هذا البحث من خلال ما تم نشره من بيانات وتقارير مالية صادرة عن المصارف الإسلامية، وسلطة النقد الفلسطينية واتحاد الصناعات الفلسطينية. وقام الباحث باستخدام المنهج الوصفي والكمي في التحليل وتم الإطلاع على ما كتب في هذا المجال وتحليله ومحاولة استخلاص النتائج عبر تحليل النسب والأرقام وتتبع تطورها ما أمكن.

الجزء الأول

أهمية تطبيق صيغة الاستصناع والاستصناع الموازي في البنوك الإسلامية

تعريف ومفهوم الاستصناع (الزحيلي، 2002) :

هو عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة، أي العقد على شراء ما سيصنعه الصانع وتكون العين والعمل من الصانع، فإذا كانت العين من المستصنع لا من الصانع فإن العقد يكون إجارة لا استصناعاً، وبعض الفقهاء يقول : إن المعقود عليه هو العمل فقط ؛ لأنَّ الاستصناع طلب الصنع وهو العمل .

وينعقد الاستصناع بالإيجاب والقبول من المستصنع والصانع . ويقال للمشتري: (مستصنع) وللبيع : (صانع) وللشيء : (مصنوع) كاتفاق شخصين على صنع أحذية أو آنية أو مفروشات ونحوها فهو لا يكون إلا فيما يتعامل فيه الناس.

وهو عقد يشبه السلم، لأنه بيع معلوم، وأن الشيء المصنوع ملتزم، عند العقد في ذمة الصانع البائع، ولكنه يفترق عنه من حيث أنه لا يجب في تعجيل الثمن، ولا بيان مدة للصنع والتسليم، ولا كون المصنوع مما يوجد في الأسواق .

ويشبه الإجارة أيضاً لكنه يفترق عنها من حيث أنَّ الصانع يضع مادة الشيء المصنوع من ماله .

الاستئصال الموازي (دوابة، 2004):

تتم هذه الصيغة من خلال إبرام عقدين منفصلين : أحدهما مع العميل يكون فيه البنك الإسلامي صانعاً، والآخر مع الصُّنَّاع أو المقاولين يكون فيه البنك مستصنعاً، ويتحقق الربح عن طريق اختلاف الثمن في العقدین، والغالب أن يكون أحدهما حالاً (وهو الذي مع الصُّنَّاع أو المقاولين) والثاني مؤجلاً (وهو الذي مع العميل).

وعليه يمكن للبنك إبرام عقد استئصال موازي بصفته مستصنعاً مع طرف آخر بنفس مواصفات ما اشتراه ذلك أن هذا العقد وعقد الاستئصال الأول عبارة عن صفقتي استئصال لا يوجد ربط بينهما فلا يفرضي إلى بيعتين في بيعة المنهي عنه، والذي يمنع كذلك من تحول الاستئصال الموازي إلى إقراض ربوي .

مدى الحاجة إليه :

قد يجد الإنسان في المعروضات الجاهزة ما يسد حاجته فيحصل عليه، وقد لا يجد فيه ما يسد حاجته فيطلب من الصانع صناعة ما يحتاجه بمواصفات معينة نظير ثمن معين .

أمثلة عليه :

طلب صناعة خزانة أو سيارة . بمواصفات معينة أو غير ذلك .

دليل المشروع عليه :

طلب رسول الله p من صانع أن يصنع له خاتماً، واستئصال الرسول p المنبر.

بعض صور تطبيقاته في المعاملات المصرفية الإسلامية :

إن العديد من الصفقات الصناعية الضخمة تتم من خلال طلبات خاصة تتقدم بها الشركات والحكومات لتوفير متطلبات خاصة فقد تطلب المؤسسات أو الحكومة منتجات صناعية معينة فيقوم البنك بالتعاقد مع مصنع ينتج تلك الصناعات ويمارس البنك عملية التمويل ومتابعة التعاقد، ويمكن للبنك تحقيق ذلك . وبناء على الرأي الفقهي بأن عقد الاستئصال عقد لازم فيمكن أن يعقد عقد استئصال ينتهي ببيع المراجعة.

أي يقوم البنك ببيع ما قام بتصنيعه ببيع مرابحة بأن يقدم المعلومات بالتكلفة الفعلية ويزيد عليها نسبة معينة ربحاً له، وموضوع دفع الثمن يخضع للاتفاق فقد يدفع كاملاً وقد يقسط حسب الاتفاق .

وقد نص المجمع الفقهي¹ السابع بأن عقد الاستئصال عقد ملزم؛ فقال:

إذا انعقد ليس لأحد العاقدین الرجوع عنه بدون رضا الآخر .

يجوز أن يتضمن عقد الاستئصال شرطاً جزائياً بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان ما لم تكن هناك ظروف قاهرة .

إذا كان المصنوع غير موافق للأوصاف المطلوبة فله خيار الوصف وإن كان فيه عيب فله خيار العيب، وإن كان غير مطابق للوصف أو فيه عيب فإن شاء قبله، وإن شاء رده .

أحكام الاستئصال، (الزحيلي: 2002) :

- يشترط في عقد الاستئصال بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة بكل وضوح، لأنه يشترط في المبيع أن يكون معلوماً في سائر عقود المعاوضات لئلا تفضي الجهالة إلى المنازعة

1 انظر : مجلة المجمع (العدد السابع، ج 2 ص 223).

أهمية دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين

- يجري الاستصناع فيما يصنع صنعاً، ولا يجري فيما لم تدخله الصنعة كالقمح والشعير وسائر الحبوب والفواكه واللحوم الطازجة وغيرها من السلع الطبيعية التي يعتبر بيعها وهي في الذمة سلباً لا استصناعاً.
- إن المبيع في الاستصناع ديناً ثابتاً في الذمة وعليه يجوز أن يكون المبيع في الاستصناع من الأموال القيمة التي تصنع بمواصفات خاصة لا مثيل لها بحسب ما يريده المستصنع، لكن لا بد أن يكون مما ينضبط بالوصف فهو لسبب دخول الصفقة فيه يختلف عن السلم الذي لا يجوز إلا في الأموال المثلية
- أن تكون المواد المستخدمة في الشيء المصنوع من الصانع، فإذا كانت المواد من المستصنع لا من الصانع فإن العقد يكون إجارة لا استصناعاً.
- لا ينحصر عقد الاستصناع فيما يقوم البائع بصنعه بعد التعاقد بل يمكن أن يوفي الصانع ذمته إذا جاء بالعين مستكملة المواصفات المطلوبة سواء أكانت من صنع غيره أو من صنعه هو نفسه قبل العقد، فالعبرة للمواصفات المطلوبة للمستصنع باعتبار أن المعقود عليه هو دين في الذمة.
- يكون عقد الاستصناع لازماً على الطرفين فليس لأحدهما الرجوع، إلا أنه إذا جاء المصنوع مغايراً للمواصفات المطلوبة المحددة كان المشتري المستصنع مخيراً (خيار الرؤية).
- بمجرد العقد يثبت المالك للمستصنع في العين المصنوعة في الذمة، ويثبت المالك للصانع في الثمن المتفق عليه.
- يشترط في عقد الاستصناع تعجيل رأس المال (الثمن)، ويجوز أن يكون معجلاً أو مؤجلاً أو مقسطاً، ويدفع عادة عند التعاقد جزء من الثمن ويؤخر الباقي لحين تسليم الشيء المصنوع.
- يشترط تعيين الأجل لتسليم المصنوع سواء أكان قصيراً أو طويلاً وذلك منعاً للجهالة المفضية إلى التنازع بين الصانع والمستصنع ويشترط بيان مكان تسليم المبيع إذا كان يحتاج إلى حمل ومصاريف نقل.

مجالات التطبيق، (دومالي و سابكانين: 2002) :

- فتح عقد الاستصناع مجالات واسعة أمام البنوك الإسلامية لتمويل الحاجات العامة والمصالح الكبرى للمجتمع وللنهوض بالاقتصاد الإسلامي .
- يستخدم عقد الاستصناع في صناعات متطورة ومهمة جداً في الحياة المعاصرة كاستصناع الطائرة والقطارات والسفن ومختلف الآلات التي تصنع في المصانع الكبرى أو المعامل اليدوية .
- يطبق عقد الاستصناع كذلك لإقامة المباني المختلفة من المجمعات السكنية والمستشفيات، والمدارس والجامعات إلى غير ذلك مما يؤلف شبكة الحياة المعاصرة المتطورة.
- يستخدم عقد الاستصناع عموماً في مختلف الصناعات ما دام يمكن ضبطها بالمقاييس والمواصفات المتنوعة ومن ذلك الصناعات الغذائية (تغليب وتجميد المنتجات الطبيعية وغيرها) .
- وبالنظر إلى المزايا العديدة المتوقعة من تطبيق صيغة التمويل بالإستصناع والإستصناع الموازي على قطاع الصناعة وعلى الإقتصاد الفلسطيني ككل، بالنظر إلى أهمية النموذج العملي المقترح لتمويل الصناعة في فلسطين، والذي تنصور أهميته فيما يلي:
- -بديل تمويلي ممتاز لقطاع الصناعة في ظل صعوبة الحصول على التمويل من البنوك التقليدية.

- يرتب أولويات وخطوات الحصول على التمويل الخالي من الفائدة من البنوك الإسلامية.
 - يعطي دفعا جديدا للمشروعات الصناعية، ويضمن إلى حد بعيد بقائها واستمرارها لخلوه من التكلفة الربوية (الفائدة الربوية)، حيث أن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذا ولا عطاء.
 - يشجع على إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لأنها الأداة التنفيذية لهذا النموذج.
 - لكن يبقى نموذجنا المقترح نموذج تمويلي تصوري ونظري، خاصة في ظل النقص الكبير لأدواته التنفيذية وهي البنوك الإسلامية، والتي تقتصر حاليا على ثلاثة مصارف إسلامية. لذا تقترح الدراسة مايلي:
 - التوسع في إنشاء المصارف الإسلامية.
 - نشر ثقافة التمويل بالصيغ التمويلية الإسلامية، وتوضيح مزاياها ومدى ملائمتها للقطاعات الاقتصادية المختلفة.
 - وجود إرادة من قبل سلطة النقد واستراتيجية ملائمة للتعامل مع المصارف الإسلامية في ظل نظام مصرفي مزدوج، حتى يعطي الثقة أكثر في مشروعية أدوات تمويل هذه المصارف.
- الجزء الثاني: واقع وأفاق نشاط الصناعة في قطاع غزة**
- ساهم القطاع الصناعي بما نسبته 12.34% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، خلال شهر نيسان الماضي، وذلك استنادا لبيانات عام 2010 (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2010). وبينت نتائج المسح الذي أجراه جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني أن الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي سجل ارتفاعا بنسبة 10.46% خلال شهر نيسان الماضي، مقارنة بشهر آذار، إذ ارتفع الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي إلى 109.70 خلال هذا الشهر، مقارنة بـ 99.30 خلال الشهر الذي سبقه. ويمكن بيان آفاق تطوير نشاط الصناعة في فلسطين كالتالي:
- آفاق تطوير القطاع الصناعي، (أبو ظريفة: 2011):**

- إن عملية النهوض بالقطاع الصناعي وتطويره تتطلب مراعاة ما يلي :
- عند إعداد أي برنامج تنموي يهدف إلى تنمية وتطوير هذا القطاع في فلسطين لابد أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف والواقع والمشاكل التي يعانيها القطاع الصناعي من جانب والاقتصاد الفلسطيني من جانب آخر.
- إن تنمية القطاع الصناعي مرتبط بشكل أساسي باستراتيجية التنمية الشاملة ودور القطاع الصناعي فيها بالإضافة إلى شكل وطبيعة وفلسفة الاستراتيجية المناسبة للتصنيع في ظل الفترة الانتقالية والفترة الدائمة (الأجل القصير والأجل الطويل) .
- إن تنمية القطاع الصناعي مرتبط بشكل أساسي بحجم الاستثمارات التي يجب توظيفها في الصناعة وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب الذي يعمل على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وهذا لا يتأتى إلا من خلال إعداد التشريعات والقوانين التي توفر المناخ الجيد. وفي هذا السياق لابد أن يلعب القطاع الخاص دوره الريادي في تمويل القطاع الصناعي وهذا يتطلب من السلطة الوطنية الفلسطينية أن تقدم كل التسهيلات للقطاع الخاص لكي يقوم بدوره القيادي في عملية التنمية الفلسطينية الشاملة. بالإضافة إلى العمل على إنشاء بنك التنمية الصناعي وذلك لتقديم التسهيلات والقروض الميسرة لرجال الأعمال والصناعيين لتمويل الصناعات الجديدة ذات البعد الاستراتيجي ودعم الصناعات القائمة لتطوير أدائها وزيادة إنتاجها.
- التركيز على الصناعات الاستهلاكية والرفيعة والحرفية والتقليدية لما لها من مزايا نسبية ومطلقة على الصناعات الإسرائيلية المماثلة.

- الاهتمام بالصناعات الصغيرة الحجم وتوفير كل الدعم لها وذلك لما لها من دور كبير في خلق فرص عمل - خاصة أن معظم الدول النامية والمتقدمة في وقتنا الحاضر تقدم كل الدعم لتلك الصناعات وبالتالي فإن إقامة حاضنات لدعم الأعمال الصغيرة وإيجاد مؤسسات إقراض لدعم وتمويل المشاريع الصغيرة تعتبر ضرورة لدعم تلك الصناعات لكي يقوم بدورها الريادي في ظل ظروفنا.
 - دعم المراكز المهنية والمعاهد الصناعية المتخصصة وإنشاء المزيد منها لتوفير الكوادر الفنية والإدارية اللازمة لعملية الإنماء الصناعي، بالإضافة إلى إقامة مراكز للدراسات والاستشارات الصناعية وتقديم الاستشارات الصناعية للمصانع وتوفير التدريب المهني والإداري للعاملين في قطاع الصناعة والقيام بأعمال البحث والتطوير والجودة.
 - الاهتمام بالصناعات ذات الطابع التصديري وبالتالي العمل على إيجاد حلول لمشكلة تسويق منتوجاتنا الصناعية وذلك من خلال البحث عن أسواق خارجية عربية ودولية
 - الاهتمام بالبنية التحتية للقطاع الصناعي وذلك من خلال إنشاء مناطق صناعية حدودية أو محلية بحيث يتم تأجيرها للقطاع الخاص بأسعار معقولة وتقديم الخدمات فيها أيضاً بأسعار تشجيعية وتقديم كل التسهيلات الجمركية والضرائبية لتشجيع عملية الاستثمار في المناطق الصناعية.
- تلك صورة مبسطة لاستراتيجية التصنيع المناسبة والأسس اللازمة للقيام بعملية النهوض والتطوير الصناعي والتي لا يمكن أن تتم إلا من خلال تظافر كل الجهود سواء كانت حكومية أو من القطاع الخاص لتنمية القطاع الصناعي لكي يساهم بدوره الريادي في عملية التنمية الشاملة.

الجزء الثالث

منهجية الدراسة والتحليل الإحصائي والنتائج والتوصيات

يتناول هذا الجزء من الدراسة وصفاً لمنهج الدراسة ، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها ، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها ، وصدقها وثباتها ، كما يتضمن هذا الجزء وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها ، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمد عليها في تحليل الدراسة .

منهجية الدراسة:

حيث إن الباحث يعرف مسبقاً جوانب وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة من خلال إطلاعه على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وهو الوصول إلى دراسة دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين، وهذا يتوافق مع المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وحيث إن المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها من المواد التي تثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث، فإن الباحث سيعتمد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنه سيستخدم أسلوب العينة العشوائية التطبيقية في اختياره لعينة الدراسة، وسيستخدم الاستبانة في جمع البيانات الأولية .

طرق جمع البيانات: اعتمد الباحث على نوعين من البيانات، وهي:

1-البيانات الأولية.

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة .

2-البيانات الثانوية.

قام الباحث بمراجعة الكتب و الدوريات و المنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق دراسة دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين، وأية مراجع قد يرى الباحث أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وينوي الباحث من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس و الطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت في مجال الدراسة .

- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، وعددها بنكان يتبعها خمسة عشر فرعاً منتشرة في جميع أنحاء قطاع غزة والضفة الغربية، وهي: البنك الإسلامي العربي، والبنك الإسلامي الفلسطيني، كما حدد أيضاً مجتمع ومجال البحث في اتحاد الصناعات الفلسطينية، وسلطة النقد الفلسطينية؛ أما عينة الدراسة فهي دراسة المجتمع الأصيل (الحصر الشامل) وذلك لصغر حجم المجتمع وسهولة إجراء المسح الشامل عليه، وقد تم توزيع 35 استبانة على مجتمع الدراسة وتم استرداد 30 استبانة، وبعد تفحص الاستبانات لم يستبعد أي منهما نظراً لتحقيق الشروط المطلوبة للإجابة، والجداول التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

البيانات العامة : الجهة التي تعمل لديها:

يبين جدول رقم (1) أن 60.0% من أفراد العينة يعملون في البنك الإسلامي العربي ، و 40.0% من أفراد العينة يعملون في البنك الإسلامي الفلسطيني.

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجهة التي تعمل لديها

الجهة التي تعمل لديها	التكرار	النسبة المئوية
البنك الإسلامي العربي	18	60.0
البنك الإسلامي الفلسطيني	12	40.0
المجموع	30	100.0

الخبرة العملية:

يبين جدول رقم (2) أن 46.7% من أفراد العينة تراوحت خبراتهم " اقل من 3 سنة " ، و 16.7% من أفراد العينة تراوحت خبراتهم " 3-5 سنوات " ، و 36.7% من أفراد العينة تراوحت خبراتهم " أكثر من 5 سنوات " .

أهمية دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي
دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين

جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة العملية

الخبرة العملية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 3 سنة	14	46.7
3-5 سنوات	5	16.7
أكثر من 5 سنوات	11	36.7
المجموع	30	100.0

المستوى التعليمي:

يبين جدول رقم (3) أن 30.0 % من أفراد العينة المستوى التعليمي لهم " دبلوم فاقل " ، و 46.7% من أفراد العينة المستوى التعليمي لهم " بكالوريوس " ، و 23.3 % من أفراد العينة المستوى التعليمي لهم " دراسات عليا " .

جدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم فاقل	9	30.0
بكالوريوس	14	46.7
دراسات عليا	7	23.3
المجموع	30	100.0

أداة الدراسة :

وقد تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

- 1- إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- 2- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
- 3- إجراء دراسة اختبارية ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.
- 4- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة ، ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

1. القسم الأول: البيانات الشخصية

2. القسم الثاني : يناقش دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي، وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات حيث الدرجة " 5 " تعني دائما والدرجة "1" تعني أبدا كما هو موضح بجدول رقم (4).

جدول رقم (4) مقياس الإجابات

الفترة	1.80-1	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5.0-4.20
التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

صدق وثبات الاستبيان:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 1995: 429) ، كما يقصد بالصدق " شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون 2001، 179) ، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

1. صدق فقرات الاستبيان : تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.

1- الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين): قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من ثلاثة أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية متخصصين في الإدارة والإحصاء. وقد طلب الباحث من المحكمين من إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات. هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يروونه ضروريا من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، واستنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها.

2. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 25 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للجزء التابعة له و جدول رقم (5) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبيان والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) ، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

أهمية دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي
دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين

جدول رقم (5) الصندق الداخلي لفقرات الاستبانة

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	المخاطر التي يتعرض لها قطاع الصناعة سبب في احجام المصارف الاسلامية عن تمويل هذا القطاع.	0.404	0.020
2	عدم وضوح آلية تطبيق صيغة الاستصناع والاستصناع الموازي أدى الى رفض المصارف الاسلامية لهذه الصيغة .	0.471	0.006
3	حادثة تجربة المصارف الاسلامية في فلسطين, أدى إلى ضعف خبرتها في الأساليب التمويلية الاسلامية خاصة الاستصناع والاستصناع الموازي.	0.468	0.006
4	طبيعة وحداثة صيغ التمويل الاسلامي المستخدمة في المصارف الاسلامية أدى الى صعوبات في تنفيذها من الناحية المصرفية العملية.	0.662	0.000
5	التشريعات والقوانين المصرفية التي تصدرها سلطة النقد الفلسطينية لم تلزم المصارف الإسلامية بتنوع صيغ التمويل لديها.	0.492	0.004
6	التشريعات والقوانين المصرفية التي تصدرها سلطة النقد الفلسطينية والمنظمة لعمل المصارف الإسلامية غير كافية وتتصف بالقصور.	0.681	0.000
7	مخاطر العمل بصيغة الاستصناع كانت سببا في توقف المصارف الاسلامية عن تمويل قطاع الصناعة.	0.528	0.002
8	إن قيام المصارف الإسلامية على مبدأ تحريم الربا أدى إلى وجود مشاكل في تمويل قطاع الصناعة بصيغ التمويل الاسلامي.	0.658	0.000
9	قيام المصارف الإسلامية بممارسة بعض الوظائف المختلفة عن البنوك التجارية أدى إلى وجود صعوبات في توجيه التمويل نحو قطاع الصناعة.	0.403	0.020
10	قيام المصارف الإسلامية على مبدأ المشاركة والمخاطرة بخلاف البنوك التجارية جعل هناك إحجام من المصارف الإسلامية على تمويل قطاع الصناعة.	0.559	0.001
11	اختلاف طبيعة الاستثمار ومصادر التمويل بين المصارف الإسلامية والبنوك التجارية كان سبباً في إحجام المصارف الإسلامية على انماء قطاع الصناعة.	0.729	0.000
12	ضعف العاملين في المصارف الاسلامية بالتعامل مع احتياجات قطاع الصناعة افقدهم القدرة على توجيه التمويل لخدمة هذا القطاع.	0.786	0.000
13	قلة الدورات التدريبية لتأهيل موظفي المصارف الاسلامية بكيفية التعامل مع قطاع الصناعة أدى إلى فقدان هذا القطاع لتمويل المصارف الإسلامية.	0.618	0.000

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
14	نتيجة لكون كثير من العاملين في المصارف الإسلامية كانوا يعملون في بنوك تجارية سابقاً أفقدهم الخبرة في التعامل مع صيغ التمويل الإسلامي المعمول بها في المصارف الإسلامية.	0.567	0.001
15	تركيز معظم الجامعات والمعاهد الفلسطينية على المساقات التي تخص البنوك التجارية مقارنة بالتخصصات المصارف الإسلامية أدى إلى فقد الخريجين تفهم طبيعة صيغ التمويل الإسلامي.	0.621	0.000
16	إن نظرة العاملين في قطاع الصناعة إلى المصارف بشكل عام على أنها مؤسسات ربوية أفقد هذا القطاع روح التعاون مع المصارف الإسلامية خاصة.	0.371	0.037
17	غياب دور المصارف الإسلامية في طرح آلية عمل جديدة مع قطاع الصناعة أدى إلى حرمان هذا القطاع من الاستفادة صيغة الاستصناع.	0.632	0.000
18	قلة اللقاءات بين المصارف الإسلامية وسلطة النقد الفلسطينية الشارحة للمشاكل والعقبات التي تواجه المصارف الإسلامية أدى إلى ضعف مشاركة المصارف الإسلامية في تمويل قطاع الصناعة.	0.387	0.026
19	العاملون في هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية لا يقومون بدورهم الكافي لزيادة الوعي المصرفي الإسلامي بصيغ التمويل الإسلامي لدي موظفي المصارف الإسلامية.	0.634	0.000
20	عدم وجود وحدة متخصصة في سلطة النقد الفلسطينية للرقابة على المصارف الإسلامية سبب في إهمال تطبيق صيغ التمويل الأخرى.	0.743	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.369

ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات (العساف، 1995: 430). وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ. وتبين أن معامل الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية تساوي 0.8924 وباستخدام طريقة ألفا كرونباخ يساوي 0.9183 وهو معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبيان مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1. تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة
2. المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي (كشكش ، 1996 ، 89).
3. تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحاً فأعلى فيعني عدم تركيز الاستجابات وتشتتها)
- 4- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة
5. معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات
6. معادلة سبيرمان براون للثبات
7. اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S)
8. اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3"
9. تحليل التباين الأحادي
10. اختبار t للفرق بين متوسط عينتين مستقلتين

اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف-سمرنوف (1-Sample K-S))

سيعرض الباحث اختبار كولمجروف-سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول رقم (6) نتائج الاختبار حيث أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.126 وهي أكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (6) اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

عنوان المحور	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
جميع الفقرات : دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي	1.175	0.126

تحليل فقرات الدراسة:

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة ، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60 %)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -2.05 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60 %)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها اكبر من 0.05 ، ويبين جدول رقم (7) أن أعلى ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "17" بلغ الوزن النسبي "84.00%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " غياب دور المصارف الإسلامية في طرح آلية عمل جدية مع قطاع الصناعة أدى إلى حرمان هذا القطاع من الاستفادة بصيغة الاستصناع "
2. في الفقرة رقم "18" بلغ الوزن النسبي "81.33%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " قلة اللقاءات بين المصارف الإسلامية وسلطة النقد الفلسطينية الشارحة للمشاكل والعقبات التي تواجه المصارف الإسلامية أدى إلى ضعف مشاركة المصارف الإسلامية في تمويل قطاع الصناعة. "
3. في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "76.67%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " التشريعات والقوانين المصرفية التي تصدرها سلطة النقد الفلسطينية لم تلزم المصارف الإسلامية بتنويع صيغ التمويل لديها. "
- كما يتبين أن أقل ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:
4. في الفقرة رقم "19" بلغ الوزن النسبي "61.33%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.730" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن " العاملون في هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية لا يقومون بدورهم الكافي لزيادة الوعي المصرفي الاسلامي بصيغ التمويل الاسلامي لدي موظفي المصارف الاسلامية بدرجة متوسطة. "
5. في الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبي "60.67%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.869" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على " إن قيام المصارف الإسلامية على مبدأ تحریم الربا أدى إلى وجود مشاكل في تمويل قطاع الصناعة بصيغ التمويل الاسلامي بدرجة متوسطة. "
6. في الفقرة رقم "16" بلغ الوزن النسبي "57.33%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.536" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنه " إن نظرة العاملين في قطاع الصناعة إلى المصارف بشكل عام على أنها مؤسسات ربوية أفقد هذا القطاع روح التعاون مع المصارف الاسلامية خاصة بدرجة متوسطة. "

و تبين النتائج أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبانة تساوي 3.53 و الوزن النسبي يساوي 70.50% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 6.553 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي 2.05 و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل

أهمية دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي
دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين

من 0.05 مما يدل على أن أهمية دور البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي.

جدول رقم (7) دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي.

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	المخاطر التي يتعرض لها قطاع الصناعة سبب في احجام المصارف الاسلامية عن تمويل هذا القطاع.	3.53	1.106	70.67	2.641	0.013
2	عدم وضوح آلية تطبيق صيغة الاستصناع والاستصناع الموازي أدى الى رفض المصارف الاسلامية لهذه الصيغة.	3.53	0.730	70.67	4.000	0.000
3	حادثة تجربة المصارف الاسلامية في فلسطين، أدى إلى ضعف خبرتها في الأساليب التمويلية الاسلامية خاصة الاستصناع والاستصناع الموازي.	3.60	0.724	72.00	4.539	0.000
4	طبيعة وحداثة صيغ التمويل الاسلامي المستخدمة في المصارف الاسلامية أدى الى صعوبات في تنفيذها من الناحية المصرفية العملية.	3.73	0.907	74.67	4.428	0.000
5	التشريعات والقوانين المصرفية التي تصدرها سلطة النقد الفلسطينية لم تلزم المصارف الإسلامية بتنويع صيغ التمويل لديها.	3.83	0.986	76.67	4.631	0.000
6	التشريعات والقوانين المصرفية التي تصدرها سلطة النقد الفلسطينية والمنظمة لعمل المصارف الإسلامية غير كافية وتتصف بالقصور.	3.23	1.194	64.67	1.070	0.293

مستسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
7	مخاطر العمل بصيغة الاستصناع كانت سببا في توقف المصارف الاسلامية عن تمويل قطاع الصناعة.	3.41	0.946	68.28	2.357	0.026
8	إن قيام المصارف الإسلامية على مبدأ تحريم الربا أدى إلى وجود مشاكل في تمويل قطاع الصناعة بصيغ التمويل الإسلامي.	3.03	1.098	60.67	0.166	0.869
9	قيام المصارف الإسلامية بممارسة بعض الوظائف المختلفة عن البنوك التجارية أدى إلى وجود صعوبات في توجيه التمويل نحو قطاع الصناعة.	3.23	0.858	64.67	1.489	0.147
10	قيام المصارف الإسلامية على مبدأ المشاركة والمخاطرة بخلاف البنوك التجارية جعل هناك إجماع من المصارف الإسلامية على تمويل قطاع الصناعة.	3.63	0.850	72.67	4.080	0.000
11	اختلاف طبيعة الاستثمار ومصادر التمويل بين المصارف الإسلامية والبنوك التجارية كان سبباً في إجماع المصارف الإسلامية على انماء قطاع الصناعة.	3.73	0.640	74.67	6.279	0.000
12	ضعف العاملين في المصارف الإسلامية بالتعامل مع احتياجات قطاع الصناعة أفقدهم القدرة على توجيه التمويل لخدمة هذا القطاع.	3.23	1.331	64.67	0.960	0.345
13	قلة الدورات التدريبية لتأهيل موظفي المصارف الإسلامية بكيفية التعامل مع قطاع الصناعة أدى إلى فقدان هذا القطاع لتمويل المصارف الإسلامية.	3.70	0.952	74.00	4.026	0.000
154	نتيجة لكون كثير من العاملين في	3.63	1.159	72.67	2.993	0.006

أهمية دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي
دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	المصارف الاسلامية كانوا يعملون في بنوك تجارية سابقاً أفقدهم الخبرة في التعامل مع صيغ التمويل الاسلامي المعمول بها في المصارف الإسلامية.					
15	تركيز معظم الجامعات والمعاهد الفلسطينية على المساقات التي تخص البنوك التجارية مقارنة بالتي تخص المصارف الإسلامية أدى إلى فقد الخريجين تفهم طبيعة صيغ التمويل الاسلامي.	3.47	0.900	69.33	2.841	0.008
16	إن نظرة العاملين في قطاع الصناعة إلى المصارف بشكل عام على أنها مؤسسات ربوية أفقد هذا القطاع روح التعاون مع المصارف الاسلامية خاصة.	2.87	1.167	57.33	-0.626	0.536
17	غياب دور المصارف الإسلامية في طرح آلية عمل جديدة مع قطاع الصناعة أدى إلى حرمان هذا القطاع من الاستفادة صيغة الاستصناع.	4.20	0.714	84.00	9.200	0.000
18	قلة اللقاءات بين المصارف الإسلامية وسلطة النقد الفلسطينية الشارحة للمشاكل والعقبات التي تواجه المصارف الإسلامية أدى إلى ضعف مشاركة المصارف الاسلامية في تمويل قطاع الصناعة.	4.07	0.828	81.33	7.059	0.000
19	العاملون في هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية لا يقومون بدورهم الكافي لزيادة	3.07	1.048	61.33	0.348	0.730

مستل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	الوعي المصرفي الاسلامي بصيغ التمويل الاسلامي لدي موظفي المصارف الاسلامية.					
20	عدم وجود وحدة متخصصة في سلطة النقد الفلسطينية للرقابة علي المصارف الإسلامية سبب في إهمال تطبيق صيغ التمويل الأخرى.	3.73	0.980	74.67	4.097	0.000
	جميع الفقرات	3.53	0.439	70.50	6.553	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "29" تساوي 2.05

اختبار الفرضيات

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في أهمية دور البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي تعزى إلى نوع البنك.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق في أهمية دور البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي تعزى إلى نوع البنك والنتائج مبينة في جدول رقم (8) و يتبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي وهي أكبر من 0.05 وقيمة t المحسوبة تساوي 0.376 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في أهمية دور البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي تعزى إلى نوع البنك.

أهمية دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي
دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين

جدول رقم (8) نتائج اختبار t للفروق في أهمية دور البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين في
إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي تعزى إلى نوع البنك

الجزء	البنك	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
اتجاهات المبحوثين	البنك الإسلامي العربي	18	3.500	0.404	-0.376	0.709
	والبنك الإسلامي الفلسطيني	12	3.563	0.502		

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في أهمية دور البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي تعزى إلى الخبرة العملية

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في أهمية دور البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي تعزى إلى الخبرة العملية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. والنتائج مبينة في جدول رقم (9) و يتبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.140 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق في أهمية دور البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي تعزى إلى الخبرة العملية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

جدول رقم (9) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) في أهمية دور البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي تعزى إلى الخبرة العملية

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
أهمية دور البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي	بين المجموعات	0.757	2	0.378	2.117	0.140
	داخل المجموعات	4.827	27	0.179		
	المجموع	5.584	29			

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في أهمية دور البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي تعزى إلى المستوى التعليمي

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في أهمية دور البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي تعزى إلى الخبرة العملية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. والنتائج مبينة في جدول رقم (10) و يتبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.010 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق في أهمية دور البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي تعزى إلى المستوى التعليمي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. يبين اختبار شففيه جدول رقم (11) أن الفروق بين طبقتي " دراسات عليا " ، و " بكالوريوس " والفروق لصالح " دراسات عليا " .

جدول رقم (10) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) في أهمية دور البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي تعزى إلى المستوى التعليمي

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
أهمية دور البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي	بين المجموعات	1.618	2	0.809	5.507	0.010
	داخل المجموعات	3.966	27	0.147		
	المجموع	5.584	29			

جدول رقم (11) اختبار شففيه للفروق بين المتوسطات حسب المتغير المستوى التعليمي

الفرق بين المتوسطات	دبلوم فاضل	بكالوريوس	دراسات عليا
دبلوم فاضل		0.247	-0.339
بكالوريوس	-0.247		-0.586*
دراسات عليا	0.339	0.586*	

*الفروق دالة احصائيا عند مستوى دلالة 0.05

النتائج والتوصيات:

1. البنوك الإسلامية في فلسطين لديها رغبة في التوسع في إنماء القطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين خاصة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي. إلا أن هناك صعوبات تواجهها في هذا المجال. ومن هذه الصعوبات المخاطر التي يتعرض لها العمل في قطاع الصناعة وطبيعة حادثة صيغ التمويل الإسلامي وخاصة صيغة الاستصناع، كما أن ضعف الضمانات التي يقدمها أصحاب المشاريع الصناعية للبنوك الإسلامية عند رغبتهم في الحصول على تمويل منها، مما يزيد من مخاطر عدم قدرة البنك على استرداد أمواله من المقترضين.
2. اتضح أن البنوك عامة تفضل التعامل مع القطاع التجاري عن غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث بلغ دعم البنوك عامة لهذا القطاع حوالي 40% من إجمالي القروض المقدمة لكافة قطاعات الاقتصاد المختلفة.

وعلى ضوء النتائج السابقة توصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات منها:

1. وفي مجال الحديث عن دور البنوك الإسلامية في عملية التنمية نجد أن عمليات الإستصناع ذات أهمية خاصة بالنسبة لأصحاب الأعمال الصناعية، إلا أن العاملين في قطاع الصناعة يواجهون عادة مشكلات حادة في الحصول على التمويل اللازم لأعمالهم من مصادرهم الذاتية أو من المصادر التمويلية التقليدية، وعلى رأسها البنوك التجارية، لذلك فإن دخول البنوك الإسلامية لتمويل هذا القطاع ووسيطا بينهم وبين الشركات الكبرى والمؤسسات العامة التي تطلب تصنيع سلع بمواصفات معينة يمكن أن يهيئ لهم فرصة غير عادية للربح.
2. ضرورة قيام رجال الأعمال وأصحاب المشاريع بتقديم ضمانات مستوفية الشروط حتى تقبلها البنوك الإسلامية.
3. ومن الممكن تحقيق أرباح مناسبة من عمليات الإستصناع ما دامت الإدارة تحركت بحرص في عمليات الوساطة بعد دراسات وافية عن إمكانيات الصانع والتزامه الدقيق بالعقد وشروطه من ناحية، والمقدرة الوفاية للجهة الطالبة (المشتري النهائي) من ناحية أخرى.
4. تنصح هذه الدراسة سلطة النقد الفلسطينية بإعادة النظر في سياسة منح التراخيص للبنوك وذلك بالتركيز على تشجيع افتتاح بنوك متخصصة وشاملة وذلك لتفعيل دورها بشكل أكبر في دعم بعض القطاعات خاصة القطاع الصناعي.
5. محاولة وضع خطط لتطوير المناخ الاستثماري في فلسطين حتى يلائم استثمارات البنوك العاملة في فلسطين ويشعرها بالأمان.
6. توصي الدراسة الباحثين في مجال المصارف الإسلامية والاقتصاد الإسلامي بأعداد دراسات حول أهمية تنويع الصيغ الاستثمارية المطبقة في المصارف الإسلامية كالمشاركة والمزارعة والاجارة.

خاتمة البحث:

تخلص الدراسة في الأخير إلى أن الإستصناع والإستصناع الموازي هو عقد من عقود التمويل الإسلامي بمقتضاه يتم صنع السلع وفقاً للطلب بمواد من عند الصانع، بأوصاف معينة، وبثمن محدد يدفع حالاً أو مؤجلاً أو على أقساط. ويمكن استخدامه في الأعمال المصرفية الإسلامية، ويمكن عن طريقه المساهمة بشكل فاعل في إنماء قطاع الصناعة، وهذا العقد لم يستخدم بشكل كبير رغم أهميته البالغة في تمويل قطاع الصناعة.

أول صور استخدام لعقد الإستصناع كانت استخدام المصارف الإسلامية لما يعرف بالإستصناع الموازي، وقد جاء هذا الابتكار ليفي هذا العقد بمتطلبات العمل المصرفي، والإستصناع الموازي هو الذي يتم بين المؤسسة المالية في عقد الإستصناع (الأصلي) الأول بصفة كونها بائعاً، وبين

صانع آخر يتولى صنع الشيء بمواصفات مشابهة للمصنوع المتفق عليه في العقد الأول، بصفة كون المؤسسة المالية مستصنعاً من الباطن، ويتولى صنع الشيء بمقتضى الإستصناع الموازي، دون أن يكون هناك أي ارتباط بين العقدين، فلا توجد علاقة حقوقية أو مالية بين المشتري النهائي الفعلي وبين الصانع البائع الفعلي.

ومن الممكن تحقيق أرباح مناسبة من عمليات الإستصناع ما دامت الإدارة تحركت بحرص في عمليات الوساطة بعد دراسات وافية عن إمكانيات الصانع والتزامه الدقيق بالعقد وشروطه من ناحية، والمقدرة الوفاء للجهة الطالبة (المشتري النهائي) من ناحية أخرى، وفي مجال الحديث عن دور البنوك الإسلامية في عملية التنمية نجد أن عمليات الإستصناع ذات أهمية خاصة بالنسبة لأصحاب الأعمال الصناعية، إلا أن العاملين في قطاع الصناعة يواجهون عادة مشكلات حادة في الحصول على التمويل اللازم لأعمالهم من مصادره الذاتية أو من المصادر التمويلية التقليدية، وعلى رأسها البنوك التجارية، لذلك فإن دخول البنوك الإسلامية لتمويل هذا القطاع ووسيطاً بينهم وبين الشركات الكبرى والمؤسسات العامة التي تطلب تصنيع سلع بمواصفات معينة يمكن أن يهيئ لهم فرصة غير عادية للنمو، بينما يحقق لها أيضاً إيرادات مناسبة من وراء ذلك النشاط. ويلاحظ أن دور البنوك الإسلامية ما يزال محدوداً للغاية إلى الآن في هذا المجال... لهذا لا بد على المصارف الإسلامية أن تتوسع في هذه الصيغة التمويلية من خلال زيادة آجال الدفع وزيادة عدد أقساط الدفع لتسهيل على المتعاملين في هذه الصيغة.

المراجع:

- أبو معمر، فارس (دور البنوك في الاستثمار في فلسطين للفترة بين 1999-2000م)، مجلة الجامعة الإسلامية - المجلد 10 - العدد الأول، كانون الثاني 2002م، غزة - فلسطين).
- أبو ظريفة، سامي، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي "ودور وزارة الاقتصاد الوطني في دعم المنتج الوطني.
- أحمد، د. عثمان بابكر، "تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية - تجربة بعض المصارف السودانية"، المعهد الإسلامي للبحوث والتنمية بالبنك الإسلامي للتنمية، بحث رقم 49، جدة، السعودية، 2004، ص: 47-48.
- تقرير جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني 2010
- تقارير البنوك الإسلامية: الإسلامي الفلسطيني، الإسلامي العربي، 2010
- تقارير سلطة النقد الفلسطينية 2011
- دوابة، د. أشرف محمد، "تمويل المشروعات الصغيرة بالإستصناع"، ورقة علمية وعملية مقدمة لمركز صالح عبد الله كامل للإقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، فبراير 2004، على الموقع الإلكتروني: www.drdawaba.com
- راحول دومالي وأميلا سابكانين، تطبيق مبادئ النظام المصرفي الإسلامي على التمويل البالغ الصغر، دراسة لحساب المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، 2002، ص: 02.
- الزحيلي، أ. د. وهبة، "المعاملات المالية المعاصرة"، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002.
- الصوراني، غازي، واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة، يناير 2006

أهمية دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي
دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين

- عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الخالق، كايد (2001م) البحث العلمي، مفهومه، أدواته، وأساليبه. عمان: دار الفكر.
- العساف صالح حمد. (1995). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية في العلوم السلوكية. الرياض: مكتبة العبيكان.
- كشك، محمد بهجت. (1996م). مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية. دار الطباعة الحرة، الإسكندرية. مصر.
- مجلة المجمع الفقهي، (العدد السابع، ج 2 ص 223).

المراجع الأجنبية:

Zubair Iqbal and Abbas Mirakho. 1987.

- Islamic Banking, (Washington, D.C.: International Monetary Fund).

Bessis, Joel. 2002.

- Risk Management in Banking 2nd ED., Wiley & Sons.

Koch & Scott. 2006.

- Bank management, Analyzing Bank Performance 6th ed MGHILL.